

## مُسودة

### بيان جمهورية مصر العربية

### في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أتلانتا، 13-15 ديسمبر 2023

السيد ريتشارد نيفيو رئيس المؤتمر

السيدة غادة والى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدات والسادة

إنه لمن دواعي سروري أن أعرب عن التهنئة لتولي السيد "ريتشارد نيفيو" رئاسة الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأن أشكر الولايات المتحدة على حسن الاستضافة والتنظيم المتميز، والتهنئة موصولة لأعضاء هيئة المكتب المنتخبين. كما أعرب عن تقديري لأمانة مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لحسن الإعداد والتنظيم، والدعم المقدم من الدول الأطراف لمساعدتها على القيام بمهامها في تنفيذ الاتفاقية.

السيد الرئيس،

تتضم مصر إلى البيانات التي ألفتها مجموعة الـ 77 والصين، والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية، وأود أن أستعرض العناصر التالية من المنطلق الوطني:

أولاً: تتزامن الدورة العاشرة للمؤتمر مع الاحتفال بمرور عشرين عاماً على دخول اتفاقية مكافحة الفساد حيز النفاذ، مما يتطلب تضافر جهودنا جميعاً لتعزيز مقاصدها وأهدافها ومواكبة التحديات الناشئة أمام الجهود الدولية لمنع ومكافحة الفساد.

وإذ تُثمن مصر على دور الاتفاقية كصك عالمي شامل لمنع وكشف وتجريم الفساد بكل صوره، علاوة على تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك في إطار جهود استرداد الموجودات، فأود التنويه إلى ما تُشكله تلك الوثيقة من ميراث وما خلفته من إنجازات في العقدين الماضيين، وفي مقدمة ذلك الاقتراب من تحقيق عالمية الاتفاقية وشموليتها لما يقارب العضوية الكاملة للأمم المتحدة،

بالإضافة إلى الالتزام المشترك بالحفاظ على التوافق كآلية لاتخاذ القرارات، امتثالاً لروح فيينا المعهودة، وبما يعزز من قيمة مكتسبات تلك القرارات. وأخيراً ما تقدمه الاتفاقية من آليات عمل تنفيذية لمساعدة الدول الأطراف على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد. وتُقدر مصر الدور المحوري الذي تقوم به آلية استعراض التنفيذ ومجموعات العمل الحكومية في متابعة تنفيذ وتنسيق الجهود الدولية وتبادل الخبرات بين الدول الأطراف.

**ثانياً:** أود التأكيد على دعم مصر لاختيار الولايات المتحدة لموضوع إعلان أتلانتا، فلا يمكن أن تتجح جهود مكافحة الفساد دون استنادها إلى أعمدة راسخة وأطر تشريعية ومؤسسية تُكرس النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة العمل العام، وتقديرنا للقرارات التي يناقشها المؤتمر، والتي تتناول أبعاد مهمة في جهود منع ومكافحة الفساد.

**ثالثاً:** إن التعاقب والتكامل الإيجابي بين جهود مكافحة الفساد دولياً خلال العقدین الماضيين، يعد جزءاً أصيلاً من سعيينا المشترك إلى عالم خال من الفساد، ومن ثم فأود أن أجدد التزام مصر بصفتها الرئيس السابق للمؤتمر بمواصلة العمل للبناء على الإنجازات التي تحققت خلال العامین الماضيين. وفي هذا السياق أود التنويه إلى نجاح الرئاسة المصرية للمؤتمر خلال دورته التاسعة التي شهدت مشاركة أكثر من 2000 مشاركاً من 154 دولة، علاوة على أكثر من 80 منظمة غير حكومية، وانعقاد 75 فعالية جانبية على هامش المؤتمر، في دعم تبنى المؤتمر رؤية مصر الخاصة بتعزيز الفساد من خلال اعتماد القرار 1/9 المعلن "إعلان شرم الشيخ بشأن تعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي"، والذي يعد الأول من نوعه في تناول تلك القضية المهمة، واستكمالاً لذات الجهد تطرح مصر قراراً لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال خلال أعمال المؤتمر الجاري.

كما مثل المؤتمر في ظل الرئاسة المصرية منبراً لتناول القضايا الناشئة في جهود مكافحة الفساد، مما أسفر عن استصدار سبعة قرارات مهمة في هذا الخصوص إلى جانب قرار إعلان شرم الشيخ.

وُثمن كذلك الجهود التي تمت خلال تلك الفترة، وساهمت مصر فيها، بما في ذلك استصدار القرار 2/9 لمتابعة الإعلان السياسي التاريخي الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة الفساد، والذي يمثل ركناً مهماً ومُكملاً لتحقيق مقاصد الاتفاقية وأهدافها.

كما سعت مصر خلال رئاستها إلى تعزيز آليات منع ومكافحة الفساد، بمشاركة شاملة من كافة الأطراف المعنية في تلك الجهود، وذلك على الرغم من التحديات التي شهدتها المجتمع الدولي خلال تلك الفترة، وبالأخص تداعيات تفشي وباء كورونا وانتشار الصراعات في مناطق عدة من العالم. وستواصل مصر جهودها الحثيثة لتعزيز التعاون الدولي وإنجاح الجهود الدولية في مكافحة الفساد خلال الدورة العاشرة للمؤتمر تحت الرئاسة المقدرة للولايات المتحدة الأمريكية.

**رابعاً:** تقدر مصر أن التعاون الدولي في مكافحة الفساد يعد مطلباً هاماً لنجاح الجهود الوطنية في هذا المضمار، ومن ثم تؤكد مصر على أهمية تعزيز التعاون الدولي الفعال كجزء أصيل من تنفيذ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبالأخص تعزيز أطر وجهود استرداد الموجودات والأصول ومنع التدفقات المالية غير المشروعة. كما تدعو مصر إلى تعزيز أطر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، ومن خلال الجهات المانحة لتلبية احتياجات الدول النامية للمزيد من المساعدات الفنية والدعم المادي وبناء القدرات الوطنية لتمكينهم من التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية، جنباً إلى جنب مع أهمية العمل على تعزيز تقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل الخبرات والمعلومات لضمان عدم إفلات مُرتكبي جرائم الفساد من العقاب.

**خامساً:** تتمن مصر الجهد المُشترك الذي بذله مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمُخدرات بالتعاون مع الدول الأطراف لتطوير آليات ومبادرات مُستحدثة تساهم في دعم قدرات الدول الأطراف في منع ومكافحة الفساد، وأخص بالذكر الشبكة الدولية التنفيذية لهيئات إنفاذ القانون في مكافحة الفساد "Globe E" و"المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة من البنك الدولي ومكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة " StAR، و المبادرة الدولية للتعليم وتمكين الشباب في مكافحة الفساد " GRACE.

وأود كذلك الإشارة إلى تقديرنا للجهود القيمة التي تبذلها هيئات إقليمية ودولية أخرى في تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات الوطنية لمنع ومكافحة الفساد.

**سادساً:** تؤكد مصر التزامها الراسخ بجهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني إنطلاقاً من قناعتنا بأن الفساد آفة تستنزف مقدرات الشعوب وتقوض جهود التنمية المستدامة وتتحدى سيادة القانون وتضعف الثقة في الحكم الرشيد، ومن هذا المنطلق تعمل مصر على مكافحة جميع صور الفساد في إطار تنفيذ أهداف استراتيجية التنمية الوطنية لعام 2030. ولقد اتخذت مصر خطوات مهمة وملموسة في هذا الصدد كان آخرها إطلاق "الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الفساد 2023-2030" والتي تستهدف تطوير الأطر المؤسسية للخدمة المدنية وتعزيز بنية تشريعية وقضائية لمكافحة الفساد، والعمل على تمكين هيئات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، علاوة على تعزيز جهود التوعية والمشاركة المجتمعية. وتأتي الاستراتيجية ضمن جهود وطنية أشمل لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد والالتزامات الوطنية ذات الصلة. وتسعى مصر من خلال مؤسساتها لتعزيز تبادل تلك الخبرات مع الدول الصديقة وتوفير الدورات التدريبية والمنح الدراسية للكوادر من تلك الدول وبما يعزز الاستفادة من تجارب النجاح وبناء القدرات كأحد أهم أعمدة التعاون الدولي في مكافحة الفساد.

**السيد الرئيس،،**

تُدين مصر بأشد العبارات مواصلة العدوان الإسرائيلي الوحشي في قطاع غزة، والذي طال المدنيين ومعسكرات اللاجئين والبنية التحتية المدنية، وشمل فرض حصار شامل على القطاع واستخدام مُفرط وغير تمييزي للقوة، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً وغير مقبول لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، مما أسفر خلال الشهرين الماضيين عن مقتل ما يناهز 17 ألف شخصاً وإصابة 45 ألف آخرين، علاوة على نزوح ما يقارب 1.9 مليون شخصاً داخلياً، وهو ما

يجسد واحدة من أكثر الفصول دموية في مسلسل الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، وفي إقامة دولته المُستقلة على حدود الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

إن مصر تؤكد على رفضها الكامل لمحاولات التهجير القسري للفلسطينيين داخل وخارج أراضيهم، كجزء من المساعي الرامية لتصفية القضية الفلسطينية، وتدعو إلى الوقف الفوري والكامل للحرب وأعمال العنف في قطاع غزة وفي الأراضي الفلسطينية المُحتلة، وتؤكد على أهمية التفعيل الكامل لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الخصوص، والبناء عليهما للوصول لوقف مُستدام لإطلاق النار، وتعزيز النفاذ الفوري للمساعدات الإنسانية العاجلة بشكل كاف وواف.

**السيد الرئيس،،**

إن وفد بلادي يتطلع لمُشاورات مُثمرة ونتائج بناءة لمؤتمر أتلانتا بما يجسد الضمير الجمعي لشعبنا لمواصلة مسيرة التعاون الدولي التي بدأت منذ عشرين عاماً من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمزيد من العزم والمثابرة لكشف ومنع وتجريم كل صور الفساد.

شكراً جزيلاً.